ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية يعد **خطوة هامة فى طريق تحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى،** حيث تستمر **المؤشرات الإقتصادية الأساسية**[١] فى تحقيق نتائج إيجابية فى ضوء **الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة خلال الأعوام الماضية،** بالإضافة إلى **قدرة الإقتصاد المصرى على جذب العديد من المؤسسات الدولية والمستثمرين للإستثمار فى البلاد.**

وفى سياق متصل، تحرص وزارة المالية دائماً على أن يصاحب الإصلاحات الإقتصادية **إتاحة قنوات تواصل مباشر مع المواطنين وإشراكهم في الرؤية الإقتصادية للدولة وصنع السياسات.** فقد حرصت الوزارة منذ الخمس أعوام الماضية علي **إجراء حوارات مجتمعية مستمرة مع كافة أطياف المجتمع** من منظمات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وذلك عند إصدار أية تقارير تتضمن توجهات السياسة المالية للدولة، ويأتى يضمن ذلك الحملة الإعلامية التى نظمتها وزارة المالية بمناسبة صدور الموازنة المعتمدة بعد مناقشتها من البرلمان. وقد تم إتاحة الموازنة على الموقع الإلكترونى الخاص بالوزارة التالى

http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget٢٠١٨-٢٠١٩/Publication_of_preparing_the_budget١٨-١٩.pdf

١/ الرجوع إلى قسم المؤشرات الإيجابية الأخيرة.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي ٥٠,٣ في يوليو ٢٠١٨**، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦. **وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى** ٥٠,٥، **والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى** ٥١,٢، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل** ٤٩,٣ بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات إلى** ٤٨,٥، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤,٣ مليار دولار في يوليو ٢٠١٨ (يغطي ٨,٥ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٣٦ مليار دولار في يوليو ٢٠١٧ (يغطي ٧,٥ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ١,٦% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٧% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ٤٥,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٢,٥% (بنحو ١٣,٦ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة ضريبة الدخل** التي **حققت ٢٢,٣ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ٧,١ مليار جنيه بزيادة ٣٢,٥% (١,٧ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ٦,٧ مليار جنيه بزيادة أكثر من ثلاث أضعاف نفس الفترة من العام السابق (بنحو ٤,٨ مليار جنيه) ، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٥,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٩,١% (بنحو ١,٥ مليار جنيه) عن العام السابق. أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ٤٨% (بنحو ٣,٠ مليار جنيه) لتبلغ ٩,٣ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ٨٧,٩% (بنحو ٤,٢ مليار جنيه) لتحقق ٩,٠ مليار جنيه.** وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنسبة ١٣,٥% ليبلغ نحو ٩,٧ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية**، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٩,٤% (٣٤٠١,٤ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٩,٤% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ١١,٥% (٣٠٩٨,٧ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٠,٧% نهاية شهر مايو ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٩,٢% (٢١٤٥,٨ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقابل ٢٠,٩% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة حيث بلغت ٣٣٦,١% (٣٠٢,٦ مليار جنية)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنمو ١٨٣,٨% (٦٩,٤ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٧.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى إرتفاعة بشكل المتباطء ليحقق نحو ١٣,٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٤,٤% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣٣% فى شهر يوليو ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"، و"الرعاية الصحية"، و" الاتصالات السلكية واللاسلكية"، و" المطاعم والفنادق"، و"النقل والمواصلات".**

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% و١٧,٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧,٢٥%.**

- **حقق ميزان المدفوعات فائضا كلياً بلغ ١٢,٧٩ مليار دولار (٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣,٧٢ مليار دولار **(٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالى السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنسبة ٢٩% لتحقق ٢٢ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٣١ مليار دولار في العام المالى السابق. وذلك نتيجة لانخفاض استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر لتحقق ١٢,١ مليار دولار (٤,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ١٦ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. ذلك بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار المباشر في مصر ليحقق ٧,٧ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. انخفاض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية فاق الارتفاع في ميزان المعاملات الجارية الذى حقق -٦ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ -١٤,٤ مليار دولار في العام السابق، حيث **أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ١١,١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة الدراسة، مقابل فائض أقل ٥,٦ مليار دولار **(٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بلغت نحو ٤,٦ مليار دولار لتحقق ٢٦,٤ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار في العام المالى السابق. مما غطى **إستقرار الميزان التجاري** الذى حقق **٣٧,٣ مليار دولار (-١٤,٨٥% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نفس القدر خلال العام المالى السابق.

- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين** بـ ٤٨,٥% ليصل إلى ٩,٨ مليون سائح خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٦,٦ مليون سائح خلال العام المالى السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٠١,٦% ليصل إلى ١٠٢,٦ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٠,٩ مليون ليلة خلال العام السابق.

- **حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٤,٦ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة نمو ٢١,٠%، لتسجل ٢٦,٤ مليار دولار** مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار فى نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **في الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥,٣% مقارنة بـ ٣,٩% في الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ ٦,٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ فى الربع الثانى من العام السابق. فضلا **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٩,٢% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة فى الربع الثانى من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٧٨,٩% سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو -٢١,٥% فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **الغاز الطبيعى** بـ١٩,٩% سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٦,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن معدل البطالة** في البلاد تراجع إلى ١١,٩٨% في الربع الثالث من ٢٠١٨ مقابل ١٢,٦% خلال نفس الفترة من العام السابق. **وبلغ عدد المشتغلين خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٦,٠ مليون شخص**، مقابل ٢٥,٢ خلال العام السابق.
- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٣١,٦ مليون دولار** في نهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٧,٣ دولار في نهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٠,٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.
وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧، حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **فى الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥,٣% مقارنة بـ ٣,٩% في الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ ٦,٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ فى الربع الثانى من العام السابق. فضلاً **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٩,٢% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة فى الربع الثانى من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٧٨,٩% سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو -٢١,٥% فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **الغاز الطبيعى** بـ١٩,٩% سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٦,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق.

وبالتالى فقد حقق **الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو بنحو ٥,٢% خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨/٢٠١٧** مقارنة بـ ٣,٧ خلال نفس الفترة من العام الماضى. مدفوعاً بمساهمة إيجابية من **الإستهلاك العام والخاص** بـ ٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٤,٥ نقطة مئوية فى نفس الفترة من العام السابق. فضلاً عن مساهمة **الاستثمارت** فى النمو بـ ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية فى العام السابق. كما حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بنحو ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية ٣,٢ نقطة مئوية فى العام السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في المساهمة في النمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٦%**، مقارنة بـ٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢,٦%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢,٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو قدره ١٥,١%** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١٩% خلال النصف الأول من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٢,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٦٥,٨%، مقارنة بمعدل نمو يقدر بنحو ٣٦,٩% خلال فترة المقارنة (معدل مساهمة بنحو ٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة أقل بنحو ٤,١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٣٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ٧,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ -٧,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

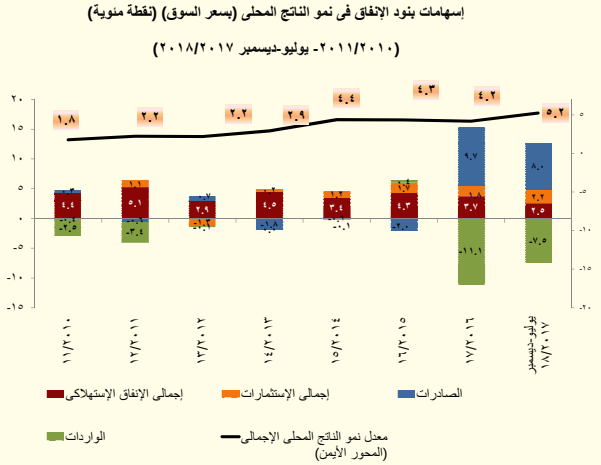

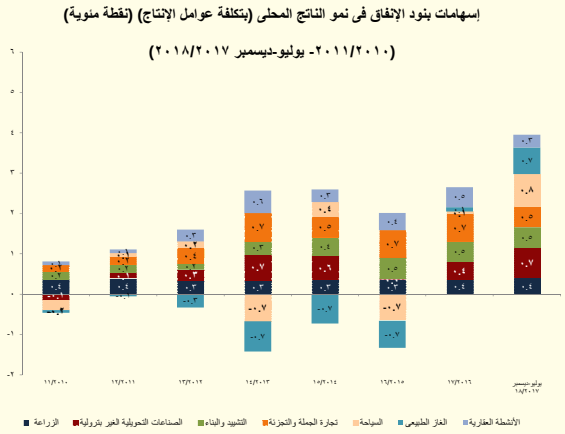

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو سبع قطاعات، على رأسها **السياحة** حيث حقق نمواً بلغ ٤٤,٥%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٨ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٥,٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع التشييد والبناء** معدل نمو قدره ٩,٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٤ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). أما بخصوص **قطاع الزراعة** فقد حقق معدل نمو قدره ٣,١% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة)، **وقطاع الأنشطة العقارية** حقق معدل نمو قدره ٣,٢% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى** حقق معدل نمو قدره ٢٠,٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة قدرها ٠,١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢,٣% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ١,٦%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٨٣,٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ١,٧% (٧٤,٦ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٤,٩%** مقابل ٢٣,٧% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٩/١٨	العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٨/١٧
٨٣,٩ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلى)*	٧٤,٦ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
١٠٠,٦ مليار جنيه (١,٩% من الناتج المحلى)	٧٤,٥ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٨٤,٢ مليار جنيه (٣,٥% من الناتج المحلى)	١٤٨,٩ مليار جنيه (٣,٤% من الناتج المحلى)

*** تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٤٤٤٠,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٢٨٦,٥ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو٥٢٥٠,٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٩/٢٠١٨

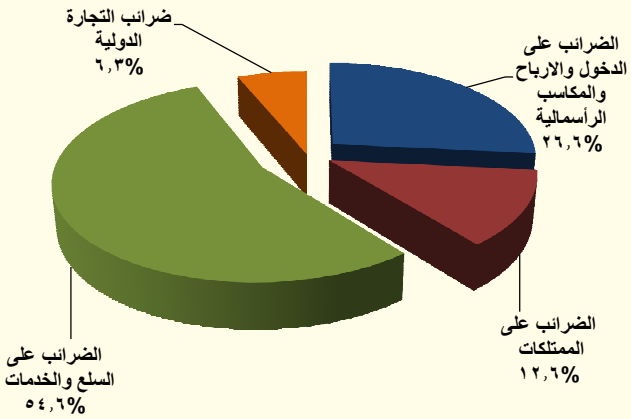

حققت **جملة الإيرادات نحو ١٠٠,٦ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٩/٢٠١٨، لترتفع بنحو ٢٦ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٩%، مقابل نحو ٧٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٨٣,٤% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٥٠,٠% لتحقق نحو ٨٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٥,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ١٦,٦% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ١,٩ مليار جنيه** بنسبة ١٠% لتحقق ١٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٤٠,٧%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٣٤,٠% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٥٧,٤%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٥,٥% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الدخل (تمثل ٢٢,١% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ١٠,٥% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥,٣% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٩,٠ مليار جنيه (بنسبة ٦٧,٨%) لتحقق ٢٢,٣ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٦,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١,٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,٥% لتحقق نحو ٧,١ مليار جنيه، مقابل ٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٤,٨ مليار جنيه) بأكثر من الثلاث أضعاف نفس الفترة من العام السابق لتحقق ٦,٧ مليار جنيه، مقابل ١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ٣٩,١% لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه، مقابل ٣,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ٤٢,٥%) لتحقق نحو ٤٥,٨ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٤,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٠,٠% لتحقق ٢٠,٤ مليار جنيه، مقابل ١٧,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٤١,٣% لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه، مقابل ٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٨٦,١% لتحقق نحو ١٥,٥ مليار جنيه، مقابل ٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٢٢,١% ليحقق نحو ٢,٣ مليار جنيه، مقابل ١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ٧٦,٣%) لتحقق ١٠,٥ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٢,٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٦٧,٨% لتحقق نحو ٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٤%) لتحقق ٥,٣ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ١٦,٦% لتحقق نحو ٥,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **حققت الإيرادات غير الضريبية الأخرى نحو** ١٦,٥مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل نحو ١٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **وقد حققت عوائد الملكية نحو ٦,٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة -٤١,٥%) لتحقق ٣,٨ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى في ضوء تأثر القناة بأداء الإقتصاد العالمى. بينما ارتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية لتحقق ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بنحو ٠,٨ مليار جنيه عن العام السابق.

- **وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ٦,٧ مليار جنيه لترتفع بأكثر من الضعف بنحو ٣,٧ مليار جنيه،** مقابل نحو ٣,٠ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق
- **وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ٣,٣ مليار جنيه لتنخفض بنحو ٤,٥ مليار جنيه،** مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **حققت المنح نحو ٢٤٨ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل ١٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى.

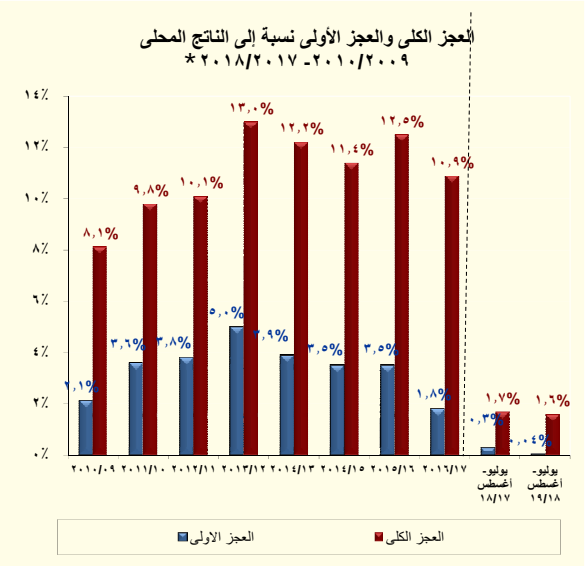

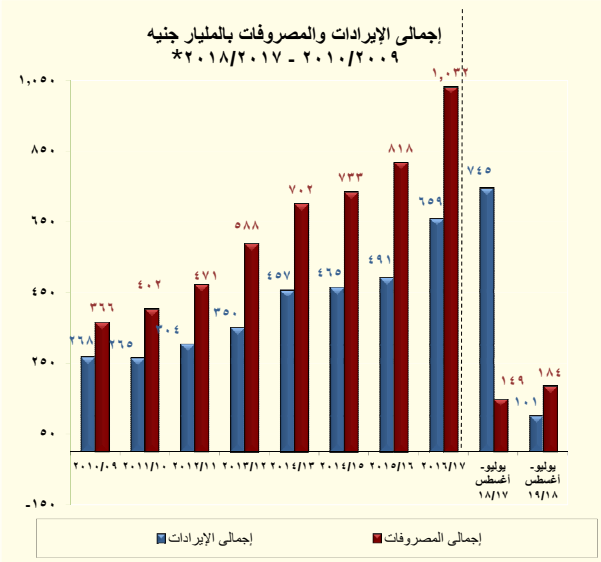

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ١٨٤,٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (٣,٥% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ١٤٨,٩مليار جنيه (٣,٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٣,٧% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٢٤,٨% لتبلغ نحو ٤٦,٧ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ١٢,٦ مليار جنيه، وزيادة المكافآت لتصل إلى ١٧,٢ مليار جنيه، وارتفاع البدلات النوعية لتحقق ٣,٩ مليار جنيه).
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ٥٦,٥%) ليحقق نحو ٥,٨ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة الإنفاق على الصيانة لتسجل ١,١ مليار جنيه وزيادة الإنفاق على المواد الخام لتسجل ١,٥ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٤٤,٩% لتصل إلى نحو ٨٥,٨ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ٥٩,٢ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٣,٣ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ١٤,٠% ليسجل ٢٧,١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٣,٨ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إستقرار الإنفاق على الدعم عند نحو ١٣,٣ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة دعم السلع التموينية** بنحو ٣,٠ مليار جنيه (بنسبة ٤٨,٠%) محققاً نحو ٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، **مما عوض إنخفاض دعم الكهرباء** بنحو ٢,٧ مليار جنيه ليحقق ٢,٧ مليار جنيه مقابل ٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ٣,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٣,٥% محققاً نحو ١٢,٨ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات** بنحو ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة ٨٨,٢%) محققاً نحو ٩,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإنخفاض نفقات خدمية لغير العاملين (علاج على نفقة الدولة) بنحو ١,٧ مليار جنيه محققاً نحو ٠,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق في ضوء تزايد الإنفاق الإستثنائى خلال نفس الفترة من العام السابق على برنامج مكافحة فيروس سي.

- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,١ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ١٣,٥% ليسجل نحو ٩,٧ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٩,٢ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٩,٢ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى) لتنخفض بنسبة -٤٣,٧%**مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥,٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).
  - ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٨٩,٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.
  - ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.
  - بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٨٨,٢ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٨ (٣٦,٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.
  - كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٤٣,٧ مليار دولار (١٧,٩% من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٤,٩ مليار دولار (١٨,١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧.
- تجدر الإشارة أنه **تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧** حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.
- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:
  - **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى**، إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.

- **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
- **ثالثا،** تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩,٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤,٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نقلاً عن المركز المصرى للدراسات الأقتصادية.

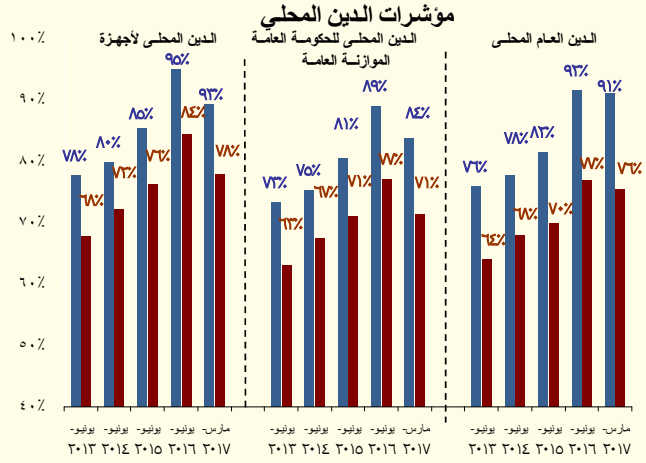

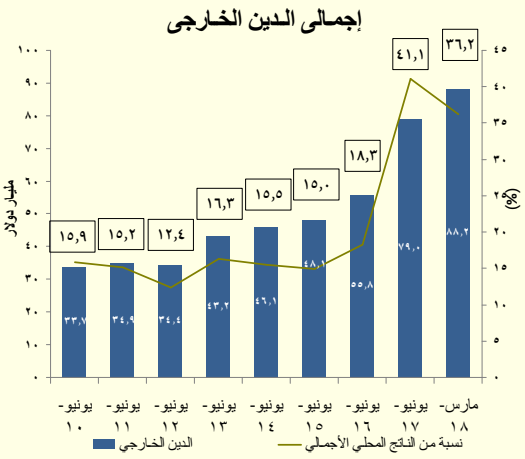

Ø التطورات النقدية:

§ فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٩,٤% (٣٤٠١,٤ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٩,٤% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ١١,٥% (٣٠٩٨,٧ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٠,٧% نهاية شهر مايو ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٩,٢% (٢١٤٥,٨ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقابل ٢٠,٩% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

§ ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٤,٥% (٢٢٧٠,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣١,٣% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** بشكل ملحوظ إلي ٢٠,٩% (١٢٦,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة -٥٠,٢% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. بينما **انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ٥,٩% (٤٩٩,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٥٧,٨% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧.

§ أيضاً **انخفضت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٦,٦% (١٦٠,٦ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٧٢,٨% في نهاية مايو ٢٠١٧.

§ **وانخفضت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٩,١% (١٠٦٦,٩ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٩% **(٩٧٨,٣ مليار جنيه)** في **نهاية مايو ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك فى ضوء انخفاض نسبة النمو السنوية المطلوبات على قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ٦,٥% (٧٨٧,٦ مليار جنيه)** خلال شهر الدراسة مقابل ٤٨,٧% (٧٣٩,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. **كما انخفضت نسبة النمو السنوية للمطلوبات من**

القطاع العائلى إلى ١٧% (٢٧٩,٣ مليار جنيه) بنهاية مايو ٢٠١٨ مقارنة بـ١٥,٦% (٢٣٨,٧ مليار جنيه) في نهاية مايو ٢٠١٧.

§ من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة حيث بلغت ٣٣٦,١% (٣٠٢,٦ مليار جنية)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنمو ١٨٣,٨% (٦٩,٤ مليار جنيه) في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. ويرجع هذا التحول إلى **انخفاض في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية للبنوك وصل إلى -٦١,٣%** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة بلغت ١٤٢,٢% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي** بشكل ملحوظ **بنسبة ٤٥٣,٨% (٢٩٦,٥ مليار جنيه)** في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، مقابل ٢١٨,٤% في نهاية شهر مايو ٢٠١٧. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

§ **على جانب المطلوبات، انخفض النمو السنوي للأموال إلى ١٦,٧% (٧٩٨,٦ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٣,٧% في نهاية مايو ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك في **ضوء التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري المحقق **٧,٧%** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٢,٨% في نهاية مايو ٢٠١٧، والذى لم يغطيه **الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٢٩,٧% (٣٦٢,٧ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٥,٢% في نهاية مايو ٢٠١٧.

§ **انخفض صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٢٠,٢% (٢٦٠٢,٨ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٤٥,٢% نهاية مايو ٢٠١٧. ويرجع ذلك أساساً إلى بداية إستقرار تأثيرات إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، و**رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري لـ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك فى **انخفاض نمو الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ٤,٥% (٧١٦,٤ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بـ١١٥% في نهاية مايو ٢٠١٧. فى حين **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٢٧,٥% (١٨٨٦,٤ مليار جنيه)** في نهاية مايو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٦,٢% في نهاية مايو ٢٠١٧.

§ **وانخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٢٠,٨% (٣٥٢٥,٤ مليار جنيه)** في نهاية ابريل ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٤,٩% في نهاية ابريل ٢٠١٧. جدير بالذكر ان نسبة ٨٤,٥% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر مايو ٢٠١٨ غير متاحة حالياً)

§ **كما انخفض معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ١٦,١% (١٥٨٥,٣ مليار جنيه)** في نهاية ابريل ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٥٧,٨% في نهاية ابريل ٢٠١٧. وتحقيقا لهذه الغاية، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٥% في نهاية ابريل ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٦,٨% في نهاية شهر ابريل ٢٠١٧. (بيانات شهر مايو ٢٠١٨ غير متاحة حالياً).

§ **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤,٣ مليار دولار في يوليو ٢٠١٨ (يغطي ٨,٥ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٣٦ مليار دولار في يوليو ٢٠١٧ (يغطي ٧,٥ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

§ أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى إرتفاعه بشكل متباطئ محققاً نحو ١٣,٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٤,٤% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣٣% فى شهر يوليو ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** محققاً نحو ٩,٦% خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقابل ١٠,١% خلال شهر يونيو ٢٠١٨، و**"الرعاية الصحية"** لتحقق ٣,٨%، مقابل ١١,٣%، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٧,٨%، مقابل ١٢,٩%، و**"الاتصالات السلكية واللاسلكية"** لتحقق ٧,٧%، مقابل ١١,٠% خلال الشهر السابق. مما فاق أثر ارتفاع كل من **"المسكن والمياه والكهرباء والوقود"** لتحقق ٢٢%، مقابل ١٨,٤%، **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق ٢١,٠% خلال شهر الدراسة، مقابل ٢١,٢% خلال الشهر السابق، و**"السلع**

والخدمات المتنوعة" لتحقق ٢٠,١%، مقابل ١٦,٧% خلال الشهر السابق، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ٤٠,٥% خلال شهر الدراسة. "الثقافة والترفيه"

§ **وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** نحو ٢١,٦% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ٢٣,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

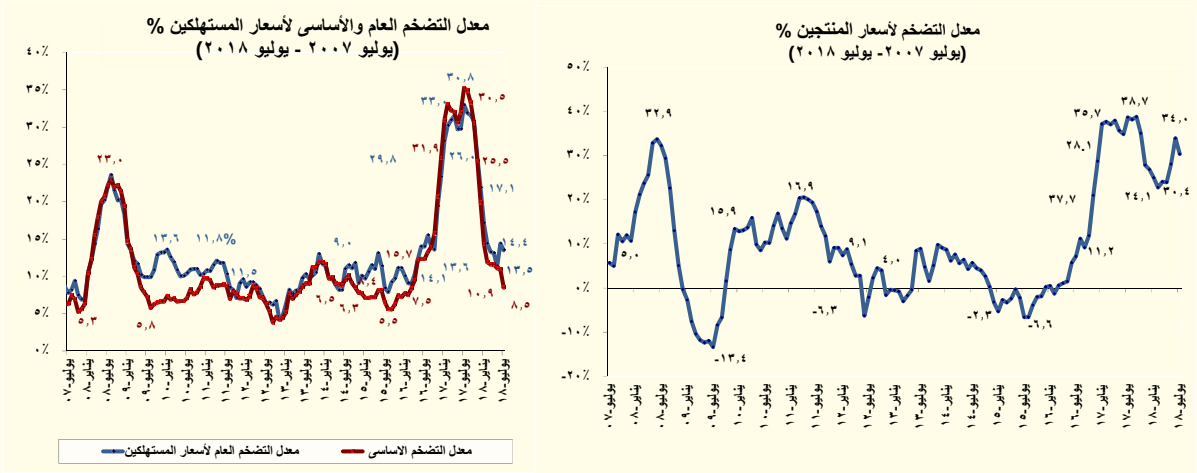

§ **كما إرتفع بشكل متباطئ معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** محققا نحو ٢,٤٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقابل ارتفاع أكبر قدره ٣,٥% خلال الشهر السابق، وإستقر مقارنة بمعدلبلغ ٢,٤٪ المتوسط المحقق خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ الى سبتمبر ٢٠١٧ (فترة الموجة التضخمية) .ويرجع الإرتفاع المحقق في معدل التضخم الشهرى في ضوء إرتفاع أسعار**"الخضروات"** بنسبة (٨,٨%)، و**"الفاكهة"** بنسبة (٣,٥%)، ومجموعة **"المشروبات الكحولية والدخان"** بنسبة (٧,٢%)، فضلاً عن ارتفاع مجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز ومواد الوقود"** بنسبة (٥,٢%)، ومجموعة **"المطاعم والفنادق"** بنسبة (٤,٨%).

§ **وأخيراً، فقد تباطأ معدل التضخم الأساسى السنوى**[٥] محققاً نحو ٨,٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٠,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١٨، ومقارنة بـ ٣٥,٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧. **أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى** فقد حقق نحو ٠,٦% خلال شهر الدراسة، مقابل ١,٦% خلال الشهر السابق.

§ قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% و١٧,٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧,٢٥%.**

§ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ **بربط ودائع** بقيمة ٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

§ **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤,١% ليسجل ٨٧٣,٦ مليار جنيه** خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٩١٠,٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤,٧% ليحقق ١٥٥٨٠,٢ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يونيو ٢٠١٨ والذى بلغ ١٦٣٤٨,٦ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٧,٥% ليحقق ٧٤٤,٥ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٠٤,٦ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٨.

٥/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٢,٧٩ مليار دولار (٥,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣,٧٢ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنسبة ٢٩% نتيجة لانخفاض استثمارات محفظة الأوراق المالية للخارج وفى مصر. مما فاق الارتفاع في ميزان المعاملات الجارية الذى حقق -٦ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ -١٤,٤ مليار دولار في العام السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ٦ مليار دولار (- ٢,٤٪ من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٤,٤ مليار دولار (-٦,١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع فائض الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق الانخفاض الطفيف بالميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

- استقرار عجز **الميزان التجاري** ليحقق ٣٧,٣ مليار دولار (-١٤,٨٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً بنفس القدر خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٩% (٤,١ مليار دولار) لتحقق ٢٥,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٢١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى تعادلت مع الارتفاع في المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٦,٩% (٤,١ مليار دولار) لتحقق ٦٣,١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٩ مليار دولار خلال العام المالي الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع **حصيلة الصادرات غير البترولية** بـ ١٢,٧% لتصل إلي ١٧,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٥,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة ارتفاع تنافسية الصادرات المصرية في السوق العالمى بعد تحرير سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع **حصيلة الصادرات البترولية** لتصل إلى ٨,٨ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٦,٦ مليار دولار خلال العام المالى الماضى تأثراً بارتفاع الأسعار العالمية للبترول.

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ١١,١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ٥,٦ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي زيادة **متحصلات رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ٥,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وزيادة **متحصلات السفر والسياحة** لتحقق ٩,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ٢,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٧ مليار دولار.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٢٦,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ٤,٦ مليار دولار لتحقق ٢٦,٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف.

- تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ٢٢ مليار دولار (٨,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٣١ مليار دولار (١٣,٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

- انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ٧,٧ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول بنحو ٤,٥ مليار دولار.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٢,١ مليار دولار (٤,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ١٦ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى انخفاض استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات

قدرها ٦,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، واصدار الحكومة المصرية سندات فى الخارج بنحو ٥,٣ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى بصورة ملحوظة** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٢,٦ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٧,٢ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى الماضى.
- **تراجع صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي** ليحقق صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٢ مليار دولار (-١,٣% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٩ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٤٨,٥% ليصل إلى ٩,٨ مليون سائح خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٦,٦ مليون سائح خلال العام المالى السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٠١,٦% ليصل إلى ١٠٢,٦ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٠,٩ مليون ليلة خلال العام السابق.